

# الحكومة تفرد أرقام موازنة ٢٠١٧ أمام نواب الشعب ٦٦٠ مليار ليرة سورية ٤٨٪ منها تموّل بالعجز

٤٢٣ مiliار ليرة قمة  
الدعم المرصود .. وفرق  
أسعار المشتقات النفطية  
يورّد للخزينة ٧٣٠  
مليار ليرة باسم «خسائر  
محروقات»

◀ حمدان لـ «الوطن»: موازنة ٢٠١٩ ستكون مؤتممة ١٠٠٪ واعدادها يعتمد الليرة السورية وليس سعر الصرف

جريدة انخفاض معدلات التحصيل الضريبي ويجب تحقيق حسن الجباية والعدالة الضريبية وعدم إقرار أي مطرح ضريبي بغيره كاهم المواطنون والعمل على زيادة الانتاج لإنهاء الركود الاقتصادي وزيادة فرص العمل. منوهاً بأن المنشآت الصناعية متوقفة عن العمل لعدم وجود السيولة لديها نتيجة منع المصادر العامة من منح القروض.

واعتبر النائب ماجد حليمة أن الأرقام التي تقدمها الوزارات والمؤسسات العامة مبالغ بها كما أن معظم المشاريع التي تتضمنها الموازنة لا يتم تنفيذها، داعياً وزارة المالية إلى وضع آلية جديدة حول عملية صياغة مشروع الموازنة العامة للدولة ومناقشة موازنات الجهات العامة.

تحصيل الأموال العامة ومعالجة أسباب التهرب الضريبي وحسن إدارة المؤسسات العامة وتحسين سعر صرف الليرة السورية. مؤكداً ضرورة دعم المشاريع الاستثمارية فعلاً وليس قولاً وفقاً لما جاء في بيان الحكومة المالي. ودعا حسون أعضاء المجلس إلى مناقشة موازنة ومن ثم التصويت على إحالتها إلى لجنة الموازنة والحسابات لزيادة التعمق بدراستها وتحليلها وتقييمها بشكل موسع من خلال المناقشات التي ستجري في اللجنة والاطلاع على أداء الوزارات والمؤسسات العامة والجهات التابعة لها ومن ثم رفع تقرير مفصل بها مع المقترنات والتوصيات إلى رئيسة المجلس.

نواب یتحدثون

وفي مداخلاتهم دعا أعضاء المجلس إلى ضرورة أن تلحظ الموازنة أهمية النهوض بالواقع العيشي وتلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات لهم بالشكل الأمثل والابتعاد عن فرض أي ضرائب جديدة ترهق كاهلهם والبحث عن حلول مجدية لتأمين إيرادات جديدة للخزينة العامة للدولة والعمل على تطوير الأداء الحكومي ومكافحة الفساد والترهل الإداري.

ودعا النائب علي الصطوف الحكومة إلى انتهاج سياسة إ يصل الدعم إلى كل المواطنين والابتعاد عن مصطلح عقلنة الدعم ومكافحة التهرب الضريبي، مؤكداً أهمية تحسين الوضع العيشي للمواطنين وتحفيض الأعباء عليهم. كما دعا النائب سامر شيخاً ووزارة المالية إلى تبيان ما إذا كان العجز بالموازنة سيؤدي لمزيد من التضخم وتدهور سعر صرف الليرة متسائلاً «لماذا لا تتم إعادة النظر بمعدلات الضريبية التي تخضع لها الشركات المساهمة ومن ضمنها المصارف الخاصة وشركات التأمين؟».

من جانبه أشار النائب عارف الطويل إلى أن حصاداً تموياً، الخزينة انخفضت

٢٣٤ مليار ليرة ودائع السوريين لدى  
«العقادي» حتى نهاية الربع الثالث (٢٠١٥)

الثالث من العام ٢٠١٦ بالعملات الأجنبية مقومة بالليرات السورية أكثر من ١١,٧ مليارات ليرة سورية موزعة على حسابات جارية بقيمة تجاوزت ٢,١ مليار ليرة سورية وودائع لأجل بمبلغ يزيد على ٩,٦ مليارات ليرة سورية.

وبين العلي أن نسبة السيولة لدى المصرف العقاري حتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٦ وفق متطلبات قرار مجلس التقد والتسليف رقم ٥٨٨ /م ن/ب٤ لعام ٢٠٠٩ بكل العملات بلغ ٣٨ بالمئة، على حين وصلت سيولة المصرف بالليرات السورية ٤٠ بالمئة وبلغت نسبة السيولة لدى المصرف بالعملة الأجنبية نهاية الفترة نفسها ٢٣ بالمئة.

وأوضح العلي أن رصيد الأموال الجاهزة لدى المصرف وصل إلى مبلغ يزيد على ١٧,٤ مليارات ليرة سورية موزعة إلى أموال جاهزة بالليرات في الصندوق مبلغ ٢,٥ مليار ليرة سورية وحسابات المصرف لدى مصرف سوريا المركزي ٧٨ مليار ليرة سورية، وبلغ رصيد حسابات المصرف لدى المصارف المحلية ١٥,٣ مليار ليرة سورية.

على حين إن الأموال الجاهزة بالعملات الأجنبية مقومة إلى الليرة السورية لدى المصرف موزعة كرصيد في الصندوق بمبلغ ٨١٦ مليون ليرة سورية وحسابات المصرف لدى مصرف سوريا المركزي ٦,٦ مليارات ليرة سورية، وبلغ رصيد حسابات المصرف لدى المصارف الخارجية ٣,٩ مليارات ليرة سورية.

كشف المدير العام للمصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن مجلس إدارة المصرف بناء على قرار من وزير المالية عدل الجدول الملحق بنظام عمليات المصرف المتضمن رفع سقف القروض السكنية لمن يرغب من مكتبي مشروعات سكن الأذخار التابع للمؤسسة العامة للإسكان من مبلغ ١,٢ مليون إلى مبلغ خمسة ملايين ليرة وبسعر فائدة مدروسة.

وبين العلي أن هذه التعديل جاء بناء على توجيهات رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بمعالجة الإقراض السكني ورفع سقف القروض المنوحة من المصرف العقاري للمكتبين على مساكن الأذخار لدى المؤسسة العامة للإسكان.

وأكد أن التعديل يأتي تماشياً مع الارتفاع الذي طرأ على أسعار العقارات ولمساعدة المدخرين الذين يرغبون في اقتناء مسكن لائق.

وفي سياق آخر بين العلي أن أرصدة المصرف العقاري من الودائع والحسابات الجارية لنهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٦ بلغت ٢٣٤ مليار ليرة سورية، وبلغت قيمة الودائع والحسابات الجارية بالليرة السورية مبلغ ٧٩,١ مليار ليرة سورية، وتجاوزت الودائع لأجل ١١٧ مليار ليرة سورية وتجاوزت ودائع التوفير ما يزيد على ٢٦,٢ مليار ليرة سورية.

وبلغت أرصدة المصرف من الودائع والحسابات الجارية لنهاية الربع

**الرَّغْفُ وَالدَّهْرُ مِنَ الْمَذَابِرِ الْأَلْيَةِ**

ويغرم بأي نقص في المواد علمًا أن المخابز الآلية لديها نسبة ددر دقيق تقدر بـ٤٠.٤% كغ (رش) ٢١ و ٢١% فروقات دقيق في كل طن خبز إضافة إلى الخبز التالف (العلفي) بنسبة ٥ بالألف.

إضافة إلى أن استهلاك المخابز الاحتياطية لمستلزمات الإنتاج أقل من الآلية حيث يحتاج كل طن دقيق في الاحتياطية إلى ٤,٨٨ كغ من مادة الخميرة أما في الآلية فيحتاج ٦ كغ خميرة كذلك الملح فتحتاج الاحتياطية إلى ١٢,٥ كغ والآلية ١٥ كغ ومعدل استهلاك المازوت نفسه تقريراً في الجهازين.

ولدى اللجنة ١٠٩ مخابز احتياطية في المحافظات كافة منها ٥١ مخبزاً متوقفاً بسبب الفровер الحالى وذلك على أساس الخط الواحد على حين لدى شركة المخابز عام ١٣١٢/٢٠١٤ مخبزاً آلياً منها ٤٤ مخبزاً متوقفاً بسبب الظروف الحالية وعدد الخطوط العاملة ١٦٦ خطأً ومتوقفاً ٨٦ خطأً على اعتبار أن

**الطحين والخميرة نسماهما ..**

**ولكن : خسارة الآلية تجاوزت**

**مليار ليرة سورية على حين تحقق الاحتياطية ربحاً**

**وفوائض سنوية !**

**مطلوب: الدمج بين الآلية  
والاحتياطية.. تغيير طريقة  
الاتساعية وتحفيز المعامل**

وبذلك فإن المخابز الاحتياطية رابحة وتورد سنويًا لخزينة ضريبة الأرباح وفائض سيولة وفائض في الموازنة. على حين هناك عجز لدى المخابز الآلية وخسارة على مدى سنوات وصلت إلى ١١٠١ مليون د.س. عام ٢٠١٣ و٤٢٥ مليون د.ل.س. عام ٢٠١٤ وهذا يسيّب العمالة الكبيرة لديها مقارنة مع الاحتياطية والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف.

ضافة إلى قدرة الاحتياطية على المناورة تكون المخابزها صغيرة وتنطوي احتياجات مناطق واسعة لأن الآلية تحتاج إلى مساحات واسعة على الرغم من أن إنتاجها أقل على أساس الخط الواحد (طاقة إنتاجية يومية). وفي الاحتياطية لا توجد نسب هدر وفروقات أو تالف ويتحمل المشرف على المخبز أي خسر حاصل وهو مسؤول عن كل كمية دقيق يستلمها

أكَدَ وزِيرُ المَالِيَّةِ مَأْمُونُ حَمْدَانُ خَالِلُ عَرْضَهُ بِيَانِ الْحُكُومَةِ المَالِيَّةِ حَولَ مَشْرُوعِ قَانُونِ المَوَازِنَةِ الْعَامَّةِ لِلدوَلَةِ ٢٠١٧ أَمَّا مَجْسِسُ الشَّعْبِ أَمْسَى أَنَّ الْإِقْتِصَادَ السُّورِيَّ عَانَى خَلَالَ سَنَوَاتِ الْأَزْمَةِ تَرَاجُعاً كَبِيرًا فِي الْمُؤْشِراتِ الْإِقْتِصَادِيَّةِ الْكَلِيَّةِ وَانْخَفَاضِ أَدَاءِ الْقَطَاعَاتِ الْإِنْتَاجِيَّةِ وَالخَدِيمَةِ مَا أَثْرَ سَلْبِيًّا عَلَى سُعْرِ لِيَرَةِ السُّورِيَّةِ مُقَابِلَ الْعَمَلَاتِ الْأَجْنبِيَّةِ وَأَدَى لِتَرَاجُعِ كَبِيرٍ فِي إِبْرَادَاتِ الْخَزِينَةِ الْعَامَّةِ وَتَدَنِيَ الْمُسْتَوْى الْمُعيَشيِّ لِلْمُواطِنِينَ.

مِبَيْنَ أَنَّ الْأَزْمَةَ انْعَكَسَتْ عَلَى الْمَوَازِنَةِ الْعَامَّةِ لِلدوَلَةِ مَا أَدَى إِلَى زِيَادَةِ حَجمِ الْإِنْتَاقِ الْعَامِ لِتَعْزِيزِ مَقْوَمَاتِ الصَّمْودِ الْوَطَنِيِّ نَظَرًا لِانْخَفَاضِ مَصَادِرِ التَّموِيلِ الدَّاخِلِيِّ وَالْخَارِجِيِّ وَتَرَاجُعِ مَعَدَلاتِ التَّحْصِيلِ الْضَّرِبيِّيِّ، فَبِلْغَتْ نَسْبَةُ الْزيَادَةِ ٢٤٤٪ مِنْذِ الْعَامِ ٢٠١١ وَحتَّى الْعَامِ ٢٠١٦.

وَبَيْنِ حَمْدَانَ أَنْ اعْتَمَدَاتِ مَشْرُوعِ الْمَوَازِنَةِ الْعَامَّةِ لِعَامِ ٢٠١٧ قَرَرَتْ بِمِبْلَغِ ٢٦٦٠ مِلْيَارَ لِيَرَةِ سُورِيَّةِ مُقَابِلِ ١٩٨٠ مِلْيَارَ فِي مَوَازِنَةِ عَامِ ٢٠١٦ أَيْ بِزِيادةِ مَقْدَارِهَا ٦٨٠ مِلْيَارَ لِيَرَةِ سُورِيَّةِ وَبِنَسْبَةِ ٣٤٪٣٤ زِيادةِ مَقْدَارِهَا .٪٣٤٣٤

وَأَوْضَحَ حَمْدَانَ أَنْ اعْتَمَدَاتِ الْعَمَليَّاتِ الْجَارِيَّةِ بِمَوَازِنَةِ ٢٠١٧ قَرَرَتْ بِمِبْلَغِ ١٤٧٠ مِلْيَارَ لِيَرَةِ مُقَابِلِ ١٩٨٢ لِيَرَةِ فِي مَوَازِنَةِ الْعَامِ الْمَاضِيِّ أَيْ بِزِيادةِ مَقْدَارِهَا ٥١٢ مِلْيَارَ لِيَرَةِ وَبِنَسْبَةِ ٣٤٪٣٤ زِيادةِ مَقْدَارِهَا .٪٣٤٣٤

وَأَوْضَحَ حَمْدَانَ أَنْ اعْتَمَدَاتِ الْعَمَليَّاتِ الْجَارِيَّةِ بِمِبْلَغِ ٦٧٨٠ مِلْيَارَ لِيَرَةِ بِزِيادةِ ١٦٨ مِلْيَارَ لِيَرَةِ أَيْ بِنَسْبَةِ ٣٢٪٣٢٩٤ .٪٣٢٩٤

وَأَكَدَ أَنَّ اُولُوَيَاتِ الْعَمَلِ الْحُكُومِيِّ فِي الْمَرْحَلَةِ الْمُقْبَلَةِ تَتَمَثَّلُ بِدَعْمِ الصَّمْودِ وَالْأَمْنِ وَالْمَاصَالِحةِ الْوَطَنِيَّةِ وَالْوَفَاءِ لِلشَّهِداءِ وَالْجَرْحِيِّ وَالْاسْتِجَابَةِ لِلْحَاجَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَتَنشِيطِ الدُّورَةِ الْإِقْتِصَادِيَّةِ وَتَحْسِينِ الْمُسْتَوْى الْمُعيَشيِّ وَالْبَنَاءِ الْمُؤْسَسَاتِيِّ وَالْتَّنْمِيَّةِ الإِدارِيَّةِ وَمَكَافَحةِ الْفَسَادِ وَتَعْزِيزِ الْإِنْتَاجِ الْوَطَنِيِّ مِنْ خَلَالِ تَرْشِيدِ الْإِسْتِيرَادِ وَتَفْعِيلِ الْإِلْصَافِ الإِدارِيِّ وَتَطْوِيرِ أَدَاءِ الْإِدَارَةِ الْعَامَّةِ وَتَعْزِيزِ صَمْودِ الْإِقْتِصَادِ الْوَطَنِيِّ وَالْتَّهِيَّةِ لِإِعْدَادِ الْإِعْمَارِ وَتَعْزِيزِ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَفِرْصِ التَّعَاوِنِ الدُّولِيِّ.

وَفِي تَصْرِيفِ لـ «الْوَطَن» قَالَ وزِيرُ المَالِيَّةِ: «إِنَّا كُوْزَارَةٌ بِدَأْنَا الْعَمَلَ بِالْمَهْرِ السَّابِعِ إِذَا كَانَ مَنْجَزاً نَحْوَ ٦٠٪ مِنْ الْمَوَازِنَةِ، لِذَّا فَإِنَّ تَغْيِيرَ أَسْسِ إِعْدَادِ الْمَوَازِنَةِ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ لِلْعَامِ الْقَادِمِ، لَأَنَّهُ لَا يَمْكُنُ وَضْعُ أَسْسِ الْمَوَازِنَةِ وَتَقْدِيمِهَا بِالْوَقْتِ الْمُنْاسِبِ».

وَأَخْصَافَ: «الْمُشَكَّلَةُ لَيْسَ بِطَرِيقَةِ الإِعْدَادِ وَلَأَسِيمَأُ أَنَّ هُنَّاكَ قَوْنِينِ وَإِجرَاءَاتِ تَحْكُمِ إِعْدَادِ الْمَوَازِنَةِ. وَهُنَّاكَ ثَقَافَةٌ جَدِيدَةٌ نَسِيرُ فِيهَا تَجَاهَ الْجَهَاتِ الْتِي مِنْ الْمُفْتَرَضِ أَنَّ تَنَاقِشَ الْمَوَازِنَةِ».

مُؤَكِّداً أَنَّ إِعْدَادَ الْمَوَازِنَةِ الْقَادِمَةِ سُوفَ يَكُونُ مُؤْتَمِنًا فِي عَامِ ٢٠١٨ بِشَكْلِ جُزِئِيٍّ وَفِي عَامِ ٢٠١٩ سُوفَ يَكُونُ بِشَكْلِ كَاملِ الْأَمْرِ الَّذِي يَنْتَطِبُ إِسْتِثْمَاراتٌ كَبِيرَةٌ فِي مَحَالِ تَقْنِيَّةِ الْمَعْلُومَاتِ فِي الْوَزَارَةِ «وَلَا يَمْكُنُ أَنْ تَنْصُلُ إِلَى هَذِهِ الْأَقْلَمَةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونُ

يمكن للأمور دائمًا أن تكون أسوأ، ومن يعتقد بأن الاقتصاد الوطني في ضيئضه، فعليه مراجعة حساباته قياساً لما يشهده من أفكار «تطویرية»، ليتيقن من أن أمره قد تسوء أكثر!

خلال شهر، أتفقت الحكومة جل وقتها لصياغة إستراتيجية داعمة للتصدير، ورغم الأرضية الحالية التي تتطلّق على صفحتها المساء أخليتها عن فوائض سلعية، فالمشكلة ليست هنا، بل في إدراك «بعضها» لعقم المستنقع، أو عادئ المخلف بالقوانين، للتصدير ذاته.

في غمرة النصر بوضع «مصفوفته» التصديرية، انبرى وزير الاقتصاد خلال الاجتماع الاقتصادي الأخير لاستعراض ومحته الأسطورية: «لا يجب ترك المصدرین يعملون على هواهم»، معناً عن حل «بسط جداً» قوامه إنشاء شركة لراقبة جودة صادراتهم «بشهاداتها»، وإلزامهم بعقود واضحة ومفصلة مع مستورديها!

ورغم نجاحه بالتملص من مسؤوليته المباشرة بتفكيك عقبة المدفعات التي «تحتاج شطاارة» وفق رأيه، فقد خذله شطارته في تبيّن مخاطر تعريض الصادرات لمزيد من الكلفة ولسلطة الفساد عبر «الجودة»، وتقييدها بـ«عقود مع المستوردين» قد تطيح برغبتهما في استجرارها خوفاً من العقوبات.

جرى ذلك، قبل أن يزيّنا حكومي آخر من الطنبور نغماً، معناً عن إمكانية صدور مؤلفه الجديد «دليل التصدير» المخصص لمزيد من معوقات التصدير؟!

من لا يعرف طبيعة العمل الحكومي، قد يفاجأ بانتهاء ماراتون «دعم المصدرین» إلى خلاصة متختمة بالمقترنات الجديدة لتقييدهم و«ضيّط هواهم»، لكن المفارقة الصعبة تجلّت بتزامن الأمر مع تكرار «رئيس مجلس الزيتون» انتقاداته حول الصبار الذي يمضغه قطاع التصدير جراء نفي «المصدرین إلى واديهم» وبقاء الحكومة في واديهما، وتبيّنها السلبي لل المصدرین عن المستوردين، بإيقاعهم على لائحة «مؤونتها المالية» وإخضاعهم لرسوم جمركية وغرامات «دون وجه حق».. كل ذلك كان قبل إضافتها الجديدة إلى قسيمتها «حفل إعدام التصدير»، بالجودة وغيرها.

على وقع «ولولة» المصدرین، وصيحات الثأر منهم، ذهب مدير الجمارك للمطالبة بمزيد من التسهيلات للمستوردين «ووقفاً لتهريب الكماليات» غير خفض الرسوم الجمركية، مستخلصاً وصفته الخاصة لقهر التصدير بالقبض على عنق السلع قبل ولادتها المحتملة، وتعريض القائم منها للموت التلقائي جراء اختلال تنافسيتها.

ورغم تأكيد رئيس مجلس الوزراء أن إجازات توريد الكماليات لم تعد تحظى بالرعاية المطلوبة منذ آب الماضي، إلا حضورها الطاغي في أسواقنا، يثير التساؤل عن الجهة التي تكافح التهريب، وقبله، عن الناموس الرقابي الذي يحول السلعة المهرية إلى نظامية بقوة القانون بعد التصالح عليها.. أو شبه نظامية، ساعة وصولها إلى رفوف المتاجر.

ليست الصورة مظلمة في كلّيتها، فزيادة عن وضوح النية بدعم التصدير، شهدت جلسة الأحد الماضي، وبتحريض من رئيس مجلس الوزراء، عودة جزئية للجدية التي افتقدناها في حاكم المصرف المركزي منذ جلوسه إلى كرسيه، بعدما ذهب مباشرة إلى ضرورة فصل ملف مكافحة التهريب عن قضية الرسوم الجمركية، ووضع حد لانتحارنا التقدي بفضل استهلاك الكماليات، طالباً بإجراءات «فورية حاسمة» لوقفه، والأهم، اتخاذ «قرارات حكومية ترقى إلى مستوى الأزمة».

ليس من السهل على اقتصادنا الوطني الاستمرار بمضاعف الأحلام الآيلة للحقيقة خلال جلسات «العصف الفكري» في مسائيات الأحد الاقتصادي، فمع تفرّغه التام للالصطدام اليومي بالعقوبات الخارجية والاستخفاف الداخلي بتلك الهاوية التي تنظر إليه بكلّتا عينيها، تتعاظم حاجتنا لإدارة اقتصادية» لا زالت مستترة، وإنّا.. فال فعل سنصل إلى الأسوأ.

卷之三

عبد الهادي سبات  
دت مذكرة للهيئة المركزية للرقابة والتقتيس تدلي  
ودة صناعة الرغيف في المخابز الآلية، مع وجود  
ر بالمال العام وهدر منزلي، وذلك منذ نهاية العام  
اضي.

وردت المذكرة المذكورة بتوقيع ١١ مفتشاً (حصلت  
لوطن على نسخة منها) تساءلً عن تفاصيل الجودة  
صناعة الرغيف بين المخابز الآلية والاحتياطية  
م أن الجهات تحصلان على الطحين والخميرة  
سهـا.

بدفت المذكرة إلى إيجاد حلول سريعة لمعالجة  
امن الخلل في المخابز الآلية، من أجل تحسين جودة  
رغيف والحد من الهدر، ولكن يبدو أن شيئاً لم يتغير  
واقع صناعة الرغيف كما هو بآلات العجن، رغم  
ديم مقتراحات للمعالجة منذ عشرة أشهر إلى وزارة  
جارة الداخلية وحماية المستهلك. مع التنويه  
ن المخابز الآلية يدارتها الجديدة صدرت بعض  
برارات لحل المشكلات، منذ فترة قريبة، وزوير  
موين أعلن تخفيض نسبة الاستخراج لتحسين  
ودة الرغيف، بانتظار الرغيف الجديد بين اليوم  
ثاني على حـ دـ زـ عـ زـ الـ وزـ اـ رـ اـ.

ث صرح أمس المسؤولون كافة في وزارة التجارة  
اخـلـية وـ حـ مـاـيـةـ الـ مـسـتـهـلـكـ وـ الـ مـعـنـيـوـنـ بـ عـ وـ إـ دـ اـ رـ اـ دـ

خـابـزـ آـلـيـةـ تـوزـيـعـ مـادـةـ الـدـقـيقـ التـمـوـيـنـيـ وـ فـقـ

بـ الـاسـتـخـراـجـ الـجـدـيـدـ وـ بـدـأـتـ أـعـلـىـ الـمـخـابـزـ فيـ

اجـ الدـقـيقـ الـجـدـيـدـ، مـؤـكـدـيـنـ أـنـ سـيـتـمـ اـنـتـاجـ رـغـيفـ

يـزـ عـلـىـ الـجـوـدـةـ يـضـاهـيـ رـغـيفـ الـخـبـزـ السـيـاحـيـ

الـكـ بـالـانـسـجـامـ مـعـ جـمـعـ الـدـعـمـ وـ الـاهـتـمـامـ الـكـبـيرـ

يـ تـقـدـمـ الـدـوـلـةـ مـادـةـ الـخـبـزـ، حـيثـ أـكـدـ مـسـؤـولـ

الـوـزـارـةـ لـ«ـالـوـطـنـ»ـ أـنـ كـلـةـ كـلـ واحدـ كـيلـوـ غـرامـ

مـادـةـ الـخـبـزـ تـقـرـ بـ ١٤ـ لـيرـةـ بـيـنـماـ بـيـاعـ الـمـوـاطـنـ

لـيرـةـ ٣ـ.

خلصت المذكرة إلى عدة مقتراحات ذات طابع فني  
حسـينـ جـوـدـةـ الـرـغـيفـ وـالـحـدـ منـ الـهـدـرـ، كـاستـبـدـالـ

جـانـةـ الـآـلـيـةـ بـعـجـانـةـ عـادـيـةـ وـالـمـسـتـخـدـمـةـ لـدـىـ

خـابـزـ الـاحـتـيـاطـيـةـ لـمـكـانـيـةـ الـتـحـكـمـ بـعـمـلـهـ وـمـتـابـعـتـهـ

نـاءـ عـمـلـيـةـ الـعـجـنـ وـمـاـ يـحـاجـ إـلـيـهـ ذـلـكـ مـنـ مـاءـ